

4.49% نسبة الإيرادات من الخارج.. و1.18% نمو إيرادات البنوك التابعة

العمر: «الهيكلة» نجحت.. و«بيتك» يزيد أرباحه لـ 5 فصول متتالية



محمد العمر

هذا المجال، ونعمل أن يمضي الأمر بشكل مواز لتطور الأعمال داخل «بيتك».

وشدد العمر على أن الاستراتيجية التي طبقها «بيتك» نحو البنوك الخارجية ساهمت في تعزيز دورها وجعلها من أكثر مصادر الربحية رغم عملها في بيئة تنافسية للغاية، من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة والاستغلال الأمثل لمواردها في أسواقها «الآن زادت نسبة الإيرادات من الخارج لتصل إلى 4.49% من إجمالي الإيرادات مقارنة مع نسبة 4.2% لنفس الفترة من العام الماضي، وهناك نمو في إيرادات البنوك الخارجية بنسبة 1.18% وكذلك نمو في الأصول بنفس النسبة تقريبا بالإضافة إلى أن زيادة الإبداعات بنسبة تصل إلى 25% مما يعكس الثقة في مجموعة «بيتك» من جانب والتطور الكبير في الأداء والتركيز على الجودة وخدمة العملاء من جانب آخر».

وقال العمر أن السوق التركي والمالي على سبيل المثال من الأسواق القوية التي تنمو بشكل جيد وتستوعب الكثير من أعمال الصيرفة الإسلامية، و«بيتك» يتمتع بميزة تفضيلية في هذه الأسواق نتيجة مبادرته للعمل فيها منذ فترة بعيدة، وهناك توجه إيجابي في هذه الأسواق نحو المنتجات المتوافقة مع الشريعة، وبفضل الله فإن «بيتك» لديه أحد أقدم البنوك العاملة وفق الشريعة في تركيا وكذلك كان «بيتك» أول بنك غير ماليزي يفتتح بنكا يملكه بشكل كامل في ماليزيا، وهذه مزايا مهمة نحن نعمل للبناء عليها حتى نتحقق لـ «بيتك» الريادة والتميز في الأسواق التي يعمل فيها، ويمكن أن نتخذها منطلقا نحو أسواق أخرى في نفس مناطق تواجدنا، فلدينا أكثر من 355 فرعاً حول العالم.

المستثمرين، وبلغت ربحية السهم 25,54 فلساً بزيادة قدرها 2,65 فلس وبنسبة زيادة 12%.

وذكر العمر أن الإيرادات زادت بنحو 100 مليون دينار، إذ بلغ إجمالي الإيرادات 711,6 مليون دينار بنسبة زيادة 16%، فيما ارتفع حجم الأصول إلى 15,5 مليار دينار، بزيادة 1,4 مليار دينار وبنسبة زيادة 10%، وارتفعت الودائع إلى 9,9 مليارات دينار، بزيادة 940 مليون دينار، وبنسبة زيادة 11%، فيما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 1,7 مليار دينار، بزيادة 403 ملايين دينار وبنسبة زيادة 31%، كما ارتفع معدل كفاية رأس المال إلى 16,52% مقارنة مع 13,5% لنفس الفترة من العام الماضي.

ورداً على سؤال حول نسبة القروض غير المنتظمة أوضح العمر أن الأمور تسير بشكل جيد وهناك التزام واضح بالتعامل بهيئة وشفافية في هذا الجانب، والتزام تام بإظهار الصورة الحقيقية لـ «بيتك» فيما يتعلق بهذا الأمر، والتحسن واضح في

قال الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد سليمان العمر أن الزيادة المستمرة في الأرباح على مدى خمسة فصول متتالية تؤكد جدوى ونجاح عملية إعادة الهيكلة وصحة توجهات إدارة «بيتك» في تركيز الأعمال على الأنشطة الرئيسية لتحقيق ربحية مستدامة وتوفير أفضل العوائد للمساهمين والمودعين وبما يمكن «بيتك» من التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية بمرورة وإيجابية.

وأضاف العمر في مقابلة مع قناة (سي إن بي سي عربية) أن التخارج التي يقوم بها «بيتك» في مجال العقار ليست جديدة عليه، حيث يعتبر نشاط بيع وشراء العقارات من صميم عمل «بيتك»، مشيراً إلى أن ما يجري هو إعادة ترتيب للمحفظة العقارية، واستغلال التطورات الجارية في السوق العقاري من حيث الأسعار، بهدف تحقيق أفضل معدلات الأرباح، واستخدام السيولة الناتجة في أعمال «بيتك» أو تطوير عقارات وتأهيلها «لازناً في سوق العقار، هذا جزء أصيل من أعمالنا، وما زالت محفظة «بيتك» بها عقارات جيدة ومرة، وسنواصل دورنا في هذا المجال، فلدينا خبرات وإمكانيات نعمل لتوظيفها بالطريقة الأمثل وفق قراءة جيدة للسوق وتطوراته».

وأكد العمر أن مؤشرات الربحية والنمو في ميزانية الربع الثالث جاءت واضحة وقوية تشير إلى احتمالات تحقيق أرباح جيدة بنهاية العام أن شاء الله، فالأرباح الإجمالية 225,3 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، منها 89,1 مليون دينار أرباحاً صافية للمساهمين بزيادة قدرها 13,3 مليون دينار وبنسبة زيادة 17% عن نفس الفترة من العام السابق، و134,1 مليون دينار أرباح المودعين

بيع وشراء العقارات

من صميم عمل

البنك.. وما بعناه

إعادة ترتيب

للمحفظة

العقارية



خلال جلسة نقاشية لاتحاد العقاريين

الجراح: قانون 2008/7 معوق وطارد للاستثمار وباقر يرد: لم يخرج بنفس انتقائي أو إقصائي



عادل الرومي



توفيق الجراح



أحمد باقر

عاطف رمضان

قال رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح أن قانون 7 لسنة 2008 معوق وطارد للاستثمار ومعدل للتنمية ومبالغ في فرض حماية على املاك الدولة وخلق ما بين املاك الدولة العقارية ومشاريع البنى التحتية وفرض اجراءات معقدة لاتتفق مع طبيعة المشاريع وتدخل في تفاصيل غير مرغوب بها وعطل دور القطاع الخاص في الإيرادات من الخارج لتصل إلى 4.49% من إجمالي الإيرادات مقارنة مع نسبة 4.2% لنفس الفترة من العام الماضي، وهناك نمو في إيرادات البنوك الخارجية بنسبة 1.18% وكذلك نمو في الأصول بنفس النسبة تقريبا بالإضافة إلى أن زيادة الإبداعات بنسبة تصل إلى 25% مما يعكس الثقة في مجموعة «بيتك» من جانب والتطور الكبير في الأداء والتركيز على الجودة وخدمة العملاء من جانب آخر».

وأضاف الجراح خلال جلسة نقاشية لاتحاد العقاريين امس الاول في قاعة «ريهام جاليري» للمناسبات عن المشروع المقدم بتعديل بعض احكام قانون 7 لسنة 2008، ان القانون عجز عن التنظيم فاتجه للمنع والتقييد وتجاهل دور «الخاص» لعدم تمتلئه في اللجنة العليا ومنع اجراء أي تعديلات او تجديد على المشروعات التي اقيمت قبل العمل بهذا القانون ولم يحتو على مشاركة القطاع الخاص وعدم منح المبادر أي حوافر وتحديد حد أقصى للعقود لا تتناسب مع بعض المشاريع وعدم وضوح كيفية حقوق الدائنين، مشيراً إلى أنه منذ عام 2008 لم يتم طرح أي مشروعات عدا مشروع الزور الذي يدور حالياً حول العديد من الاعتراضات، من جانبه، أوضح رئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عادل الرومي أن قانون الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص طموح ويهدف لتنفيذ المشروعات التنموية الكبرى على غرار مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء الذي اصبح واقعاً ملموساً نتيجة تصافر جهود الجهات الحكومية في اطار عمل مؤسستي متميز شهد شفافية عالية. وأضاف

أن قانون الشراكة بشكله الجديد يأتي لتصحيح اختلالات اقتصادية هيكلية، وتوسيع قاعدة الاستثمار الرأسمالي من خلال طرح شركات أكبر وتوسيع عمل البنوك، والتوسع في ترتيبات أكثر لا تقتصر على العقار

الرومي: حق

الشفعة ومدة أطول

للاستثمار وفتح

المجال للمبادرات

والمشاريع المتميزة

ومرونة توزيع

الحصص للمستثمر

الإستراتيجي أبرز

التعديلات المقترحة

على القانون



فقط. وأشار إلى أن القانون الحالي رقم 7 لسنة 2008 ركز على العقار وبنيت موادها لضمان عدم تكرار الأخطاء التي وقعت في مشاريع سابقة، وأن الكفاءات العاملة بالجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية كانت غير قادرة على التحرك خارج إطار هذا القانون، مبيناً أن لائحة القانون التنفيذية فسرت الاجراءات وطمأنت المعنيين بالشأن العام بوجود اجراءات سليمة وتكافؤ للفرص ومنافسة على المشاريع دون أن تجبر لفئة دون أخرى.

هجوم على القانون

من جهة أخرى استغرب عضو مجلس الأمة السابق أحمد باقر، وهناك مشاكل شهدها منصب رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة وقت صدور القانون، استغرب الهجوم الذي شهده هذا القانون منذ صدوره، مشيراً إلى أنه خدم بشكل جيد ولم يخرج بنفس انتقائي أو إقصائي للقطاع الخاص وأنه لم يفهم بالشكل الصحيح بالرغم من أنه راعي التجارب السابقة والسبب التي أعطت للمستثمرين أراضي تقدر قيمتها بمئات الملايين من دون دراسة جدوى أو التزام بالخدمة الاجتماعية.

وبين أن بعض المستثمرين حريصون على تنفيذ المشاريع العقارية داخل العاصمة، مع أننا لم نعد نحتاج إلى مشاريع مجمعات تجارية وعقارية، وإنما نحتاج إلى مشاريع تنموية، وأن المشروع عندما أخذ قيمة الأرض يعين الاعتبار كان هدفه الإيعاز للمستثمر الخروج بمشروع

خارج حدود العاصمة. وأشار إلى أن الحذر في قضايا املاك الدولة مطلوب، لكن ذلك لا يعني أن تشكل قيمة الأرض 80% من قيمة المشروع، إذ من الممكن أن تكون قيمة الأرض رمزية وقد تؤول إلى الصفر إذا كان المشروع ذا طبيعة تنموية وفيه قيمة مضافة للبلد ويضيف جديداً للبنية التحتية. وعن تمويل مشروع، أشار إلى أن أحكام محكمة التمييز في الكويت أكدت على أن أراضي املاك الدولة لا يجوز رهنها، متسائلاً: كيف تخالف هذه الاحكام أثناء تشريع القانون؟ وقال إن العقد أو التدفقات النقدية المرتبطة بالمشروع يمكن أن تكون هي أداة الرهن، وهناك مشاكل شهدها في قضايا «الوسيلة» و«شويبين» وغيرها من المشاريع التي حسمت فيها محكمة التمييز الأمر لصالح الدولة، وأن هناك أخطاء وقعت في هذه المشاريع من قبل المستثمرين، وكان من واجب المشرع أن يحمي الدولة وأن يضمن عدم تكرار مثل هذه الأخطاء مستقبلاً.

وأوضح أن القانون الحالي يعطي 40 سنة للمشاريع التنموية وليس 20 سنة كما يدعي البعض، و30 سنة للمشاريع العقارية والأسواق والمجمعات، بينما المقترح الحالي للتعديل رفع هذه المدة من 40 إلى 50 سنة اي بزيادة 10 سنوات، مشيراً إلى أنه وبعد انقضاء المدة أعطى القانون للمستثمر الاصلى حق الامتياز بـ 10%.

التفاصيل على www.alanba.com.kw

السبيعي رئيساً لـ «المواشي»

أفادت شركة نقل وتجارة المواشي «مواشي» بشأن استبدال عضو في مجلس إدارة بأنه تم انتخاب بدر ناصر السبيعي رئيساً لمجلس الإدارة اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2013/11/17.



بدر السبيعي

«مشاعر» تطعن على حكم ضدها مع «الغذائية»

بالغاء الحكم المذكور ورفض الدعوى وتم تمييز الحكم من قبل شركة مشاعر القابضة، وأنه تم حجز الطعن للحكم لجلسة يوم الأربعاء الموافق 2013/12/25.

910,000 دينار بالإضافة إلى مبلغ 500 دينار تعاقب محاماة وقد تم استئناف ذلك الحكم بموجب الاستئناف وقد صدر حكم في الاستئنافات المذكورة بتاريخ 2012/4/5 والقاضي بتاريخ 2010/5/24 والزمانا برد مبلغ

ذكر سوق الكويت للأوراق المالية على موقعه بأنه ورد اليه كتاب من شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية بشأن الدعوى المرفوعة من شركة مشاعر

الفاضة، وأفادت الشركة بأنه قد صدر حكم في الدعوى المذكورة بتاريخ 2011/3/21 لصالح شركة مشاعر ببطالان عقد الاستحواذ المؤرخ في 2010/5/24 والزمانا برد مبلغ

«وفرة»: 2837.6 مليون دينار مبيعات السوق العقاري لـ 9 أشهر مرتفعة 17.1%

أغسطس 2012 . وقال التقرير ان انخفاض قيمة التداول العقاري للسكن الخاص في شهر أغسطس عن شهر يوليو 2013 بنحو 46، يرجع إلى انخفاض التداولات العقارية الاستثمارية بنسبة وصلت إلى 70%. وقال التقرير ان جملة قيمة بيع السوق العقاري، للأشهر التسعة الفائتة من العام الحالي، بلغت نحو 2837,6 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 17,1% عن مستوى سيولة السوق في الأرباح الثلاثة الأولى من عام 2012، وهو ما يوحي بأن سيولة سوق العقار إلى ارتفاع. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق العقاري، خلال ما تبقى من السنة -الربع الرابع- عند هذا المستوى، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق العقاري عقوداً ووكالات نحو 3783,5 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 448,9 مليون دينار، أي ما نسبته 13,5% عن قيمة تداولات العام 2012، التي بلغت 3334,4 مليون دينار.

الضعف تقريبا عن نفس الشهر من العام الماضي 2012، ويرجع السبب في هذه الزيادة إلى ارتفاع إجمالي عدد الصفقات، حيث وصل عددها 224 صفقة (عقوداً ووكالات)، والزيادة في هذا القطاع ملحوظة نظراً لانخفاضها منذ بداية العام. وعزا التقرير انخفاض القيمة الإجمالية للتداولات العقارية بسبب الاعتبارات الموسمية وعطلة عيد الفطر المبارك والثالث الأخير من شهر رمضان المبارك وانخفاض عدد ساعات العمل والدوام تراجعت تراجعاً ملحوظاً خلال أغسطس 2013 مقارنة بقيمة تداولات شهر يوليو وباقي الأشهر من عام 2013 مسجلة ثاني أقل قيمة خلال عام 2013، حيث بلغ عدد أيام التداول الفعلي 19 يوماً بمتوسط تداول يومي بلغت قيمته نحو 13 مليون دينار خلال شهر أغسطس 2013 مقابل 23 يوم عمل بمتوسط تداول يومي قيمته نحو 20 مليون دينار في يوليو 2013 و22 يوم عمل بمتوسط تداول يومي قيمته نحو 6 ملايين دينار في

ذكر تقرير عقاري صادر عن شركة «وفرة» ان مبيعات قطاع العقار الخاص بلغت في شهر يوليو الماضي نحو 208 ملايين دينار وبزيادة قدرها 35% مقارنة بشهر يوليو 2012، مرجعة السبب في ذلك إلى ارتفاع متوسط حجم الصفقة بنسبة 36%. وقال التقرير ان عدد الصفقات بلغ 656 صفقة (عقوداً ووكالات) تركزت معظمها في محافظة الأحمدية حيث بلغ عدد التداولات فيها 287 صفقة بنسبة استحواد بلغت 44% وفي المركز الثاني محافظة حولي بعدد صفقات 107 ونسبة استحواد بلغت 16%، تليها محافظة مبارك الكبير بعدد 82 صفقة ونسبة 13% ثم محافظة العاصمة بعدد صفقات وقدره 80 صفقة ونسبة استحواد 12% وتليها محافظة الفروانية بعدد 55 صفقة ونسبة استحواد 8% وفي المرتبة الأخيرة كانت محافظة الجھراء بعدد 45 صفقة ونسبة 7%. وأشار التقرير إلى ان إجمالي مبيعات قطاع العقار الاستثماري وصل ما يقارب 188 مليون دينار وبزيادة

بسم الله الرحمن الرحيم
يَأْتِيَنَّكَ الْمَقْدَرُ الْمُرْتَبِعُ الْمُنْجِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مُرْتَبِعَةً
فَأَدْخِلِي فِي عَسَارِي وَأَدْخِلِي حَيْثِي
سنة الله العظيم

مشاركة عِزَاء

يتقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة

المجموعة البترولية المستقلة ش.م.ك
Independent Petroleum Group S.A.K

وجميع العاملين بالشركة
بأحر التعازي القلبية والمواساة من

السيد / علي محمد الرضوان
عضو مجلس الإدارة

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
أخيه
عبدالله محمد الرضوان

سائلين الله تعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

اللهم صل على خير الأنبياء وأحسبهم